Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر
(دراسة حالة بنك التنمية المحلية *B D L* وكالة مستغانم)

أ. تمار خديجة جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم.
أ.د. العيد محمد جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم.

الملخص: تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلي تبيان الدور الذي يلعبه المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بالمصارف الجزائرية وذلك من خلال الحصول على المستندات التي تبين طريقة المؤسسة في إدارة مخاطرها، والتأكد من خلالها على شمولية المعلومات ومناسبتها لطبيعة المنشأة ومراجعة تقارير تقييم المخاطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المدققين الخارجيين.

ولقد أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها، كما أشار إلى الأدوار التي يجب عليه تجنبها في مراحل عملية إدارة المخاطر.

وأوصت لجنة بازل بأهمية التدقيق الداخلي في المصارف نظرا للدور الذي يلعبه في تفعيل إدارة المخاطر، وذلك بوضع إجراءات رقابة إضافية إلا أنه من الممكن استخدام طرق متاحة أخرى مثل التنويع أو مشاركة آثار هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود، الكفالات، الضمانات.....الخ
الكلمات المفتاحية: مدقق الداخلي، إدارة المخاطر، المصارف.

Abstract: This study aims mainly to show the role played by the internal auditor in the activation of the Algerian risk management in banks, through access to documents that show the way in the enterprise risk management.

The Institute of Internal Auditors pointed out the roles that should be the internal auditor to perform, also pointed to the roles that should be avoided in the stages of the risk management process.

And recommended by the Basel Committee on the importance of internal audit in banks because of the role it plays in the activation of risk management, by placing additional control measures but it is possible to use other routes are available, such as diversification or share the effects of these risks with others by contracts, warranties, guarantees.....etc.

Keywords: Internal auditor, risk management, Banks.

مقدمة:

يعد الجهاز المصرفي بأجهزته المختلفة لأي من دول العالم مركزا لمختلف التعاملات من خلال ما يباشره من تجميع للمدخرات، والاستثمار في كل المجالات، ثم القيام بأعمال الوساطة المالية، والإهتمام بأشكاله المختلفة، يضاف إلى ذلك، الدور الحيوي الذي يلعبه الجهاز المصرفي في رسم وتنفيذ

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

مختلف السياسات المالية و الإقتصادية و في إتمام الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية، وبدخول الألفية الثالثة والتي يطلق عليها بعصر العولمة تبرز في الأفق العديد من التحديات للبنوك التجارية، خاصة ما تعلق بازدياد حدة المنافسة فيما بين البنوك في مجال الخدمات المصرفية والمالية.

حيث أصبح نجاح النظام الإقتصادي في الوقت الحاضر مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة، ومدى قدرته على تمويل التنمية الإقتصادية الشاملة، وقدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات والتنويع الآلي للخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت البنوك الحديثة تتنافس لتوفيرها لعملائها، مما جعل القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية، فتطوره يتبع تطور الشكل والنظام الاقتصادي المنتهج، وإن معظم الدول النامية تعاني من التخلف في جهازها المصرفي ومحدودية نطاقه وتأثيره، وهو بالتالي يحتاج إلى تطوير ووضع للسياسات المناسبة لتنظيم عمله وتوجيه نشاطه ليحقق الأهداف المرجوة منه .ولما كانت الجزائر من الدول النامية، تعاني في جهازها المصرفي نفس النقائص والعوائق والمشاكل، وبحكم أهمية إصلاح النظام المصرفي والدور الذي يمكن أن يلعبه في مرحلة الإنتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق، وفي ظل انفتاح أكثر واستقلالية أعلى، وفي ظل محيط تنافسي واسع، عرف النظام المصرفي قفزة نوعية مغايرة خلال الخمس عشرة سنة الماضية منذ صدور قانون 90- 10المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

إن هذه الخيارات التي سلكتها الجزائر ضمن التوجه العالمي نحو هذه المعايير كان هدفه الاندماج بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي وتحقيق فعالية أكبر لأنظمتها على المستوى الجزئي بنسبة لمؤسسات القطاع الخاص والمؤسسة الاقتصادية العمومية وعلى المستوى الكلي بالنسبة للمؤسسات والمرافق العمومية والإدارات الحكومية.

وفي ظل هذا المناخ ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلا لذلك وعليه فقد عرف مفهوم التدقيق الداخلي تطورات هائلة حيث تحول المفهوم التقليدي الذي يهدف إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش إلى المفهوم الحديث الذي يهدف إلى توسيع نطاق عمل المدقق الداخلي إلى التنبؤ لهذه الأخطاء بالإضافة إلى تقييم وتحسين فعالية الرقابة الداخلية وعمليات التحكيم وإدارة المخاطر ،وتكمن كفاءة المدقق الداخلي في مدى التزامه بالمعايير المتمثلة في معايير السمات و الأداء ، ويتمثل عمل المدقق الداخلي بشان إدارة المخاطر في تأكيد حول موثوقية وملائمة المعلومات والرقابة الداخلية في البنوك حيث يساهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر المصرفية والتحقق من توافر السياسات والإجراءات ومدى الالتزام بها من طرف البنك .

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

لذا فان الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المصرفية وتقييمها وتفعيل نظام للرقابة الداخلية يساهم بشكل فعال في تجنب وتقليل أثر هذه المخاطر وهذا ما تسعى البنوك في تحقيقه لنجاحها واستمرارها.

أ. الإشكالية البحث:

من خلال ما تم ذكره نطرح إشكالية البحث التالية:

- ✓ **ما هي الآليات المنظمة لدور الذي يلعبه المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر ؟**

ومن خلال هذه الإشكالية طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالتدقيق الداخلي ؟

2- ماهي أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للمصارف ؟

3- إلى أي مدى يساهم المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنوك ؟

ب. فرضيات البحث:

للإجابة على هذا التساؤل لابد من طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل تقييمي ووظيفي يوضع لتقييم نشاطات المؤسسة ومدى تطبيق الأنظمة المالية والمحاسبية المتعارف عليها دوليا ،وكذا التزام العاملين في كافة المستويات الإدارية بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة لزيادة الفاعلية وتحسين الأداء، ويهدف التدقيق الداخلي عموما إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية بأقل التكاليف وتقديم الدعم والمعلومات للإدارة العليا.

الفرضية الثانية: تعتبر الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية من أهم الأسس التي تبني عليها متطلبات التدقيق الداخلي في المصارف الجزائرية ومن أهم هذه الأسس تقسيم العمل ،مراقبة السيولة وتوفير الأمان.

الفرضية الثالثة: يلعب التدقيق الداخلي دور مهم في إدارة المخاطر المصرفية، فالتدقيق الداخلي يوفر بحكم تعريفه ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المصارف،فبناء على متطلبات لجنة بازل والتي تقضي بضرورة بناء قاعدة بيانات بكافة الأخطاء والخسائر التشغيلية التي تحدث في البنك بهدف تحليلها والحد من تكرار حدوثها مستقبلا وذلك بتقييم ورفع كفاءة الإجراءات الرقابية المطبقة بالمصرف، الأمر الذي يتوجب على كافة الجهات داخل المصرف ضرورة إبلاغ إدارة المخاطر بالأخطاء والخسائر التي تحدث والمعالجات التي تم تبنيها.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

ج. أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في مايلي:

- دراسة التدقيق الداخلي في البنوك وإجراءاته من خلال تعريف التدقيق الداخلي وأهدافه.
- التعرف على أهم المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك وعلاقة التدقيق الداخلي بادارة هذه المخاطر.
- دور المدقق في تفعيل إدارة المخاطر ومراحل تدقيق المخاطر المصرفية على مستوى البنوك.

د.منهج الدراسة:

- سيتم دراسة هذا البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة ما جاءت به الكتب والمراجع الأجنبية والعربية والمجالات والبحوث والمقالات العلمية ، كما نعتمد كذلك على المنهج التحليلي لتحليل بعض النتائج المتوصل اليها لباقي أطوار النظرية للدراسة.

هـ .محاور البحث: سنعالج هذا البحث من خلال المحاور التالية:

1- الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي في المصارف.

2- أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف.

3- التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر المصرفية.

1- الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي:

يعد التدقيق الداخلي حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، وقد لاقى قبولا كبيرا في الدول المتقدمة، ومع تطور المصارف أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله، بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات [1].

تعود بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي منذ 1941، واقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي واكتشاف الأخطاء والغش، ولكن مع تطور المؤسسات المالية والمصرفية وزيادة التعقيد في العمليات وكذلك مع التغييرات التكنولوجية المشاركة أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله لذا أضحت وظيفة التدقيق الداخلي اليوم الدعم الأساسي للإدارة العليا،وأداة تحسين وتقييم مدى فاعلية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

1-1 مفهوم التدقيق الداخلي:

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعاريف التدقيق الداخلي، وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها، ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم، إلا أنها تصب في نفس الهدف.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

فلقد أصدر مجمع المراجعين الداخليين سنة 1994م تعريف جديد للمراجعة الداخلية جاء فيه أنها "وظيفة تقييم مستقلة داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للمنشأة، وهي تهدف إلى مساعدة جميع أفراد المنشأة بما في ذلك الإدارة والعاملين في القيام بمسؤولياتهم بشكل فعال وذلك عن طريق تزويدهم بتحليلات وتوصيات استشارية ومعلومات تخص الأنشطة الخاضعة للفحص". [2]

أما التعريف الجديد لمعهد المراجعين الداخليين الصادر سنة 1999م فينظر إلى التدقيق الداخلي على أنه "نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري، مصمم لزيادة قيمة المنشأة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على انجاز أهدافها بواسطة منهج منظم دقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، حوكمة المؤسسات".

تعريف المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين (IIA) في نشرته التي أصدرها عام 1971 على أنه:" نشاط تقييم مستقل نشأ داخل المؤسسة، تعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى كخدمة للإدارة وهو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى ". [3]

بينما يشير التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين (IIA) إلى أن التدقيق الداخلي:" نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم[4]."

كما عرفه المعهد الفرنسي للمراجعة والمستشارين الداخليين (IFACI) على أنه:" نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنطقة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها مع تقديم نصائح لتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة."[5]

ويعرف كذلك على أنه:" نشاط وظيفي تقييمي مستقل يؤسس داخل المنظمة لتقييم أنشطتها ومدى تطبيق الأنظمة المالية والمحاسبية فيها،وكذا التزام العاملين في كافة المستويات الإدارية بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة لزيادة الفاعلية وتحسين الأداء، ويهدف التدقيق الداخلي عموما إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية بأقل التكاليف وتقديم الدعم والمعلومات للإدارة العليا [6]."

ومن خلال التعاريف السابقة فان التدقيق الداخلي يشتمل على وظيفتين هما:

– **خدمة التأكيد الموضوعي:** هي فحص موضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة بالإدارة.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

– **الخدمات الاستشارية:** وهي عمليات المشورة التي تقدم لوحدات تنظيمية داخل المنشأة أو خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك الشركات، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها.

1-2 – أهمية التدقيق الداخلي:

اكتسبت مهنة التدقيق الداخلي أهمية كبيرة حيث أصبح لها دورا هاما في المؤسسات المالية والمصرفية وذلك لما أثبتته من ضبط للمخالفات والانحرافات عن الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها ويمكن القول أن هذه الوظيفة تعتبر كصمام الأمان في الإدارة ويمكن وضعها بعيون وأذان الإدارة .

ومن العوامل التي ساهمت في تطوير الاهتمام بالتدقيق الداخلي هي [7]:

- تطور حجم المؤسسات وانتشارها جغرافيا على نطاق واسع مما أدى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وكافة العاملين
- ظهور شركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة .
- الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المؤسسة مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال وتحمل المسؤوليات وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها .
- حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لابد من سلامة نظام التدقيق الداخلي والرقابة الذي من شأنه التأمين على الأموال وحمايتها .
- انتهاج أسلوب اللامركونية في الإدارة وقد لجأت الإدارة في المؤسسات الكبيرة والمنتشرة جغرافيا إلى تفويض السلطات إلا أنه مازال يترتب على تلك الإدارات الالتزام بالسياسات والإجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة.

1- 3 أهداف التدقيق الداخلي:

لقد صاحب التطور التاريخي للتدقيق الداخلي تطورا في الأهداف التي يسعى إليها هذا الأخير، والتدقيق الداخلي في المصارف تتلخص أهدافه في تقييم حقيقي للنظام ككل، بقصد الكشف عن مواطن الضعف التي تؤثر سلبا على عوائد المصارف، و يمكن تلخيص هذا التطور في الجدول التالي:

جدول رقم 01: تطور التدقيق الداخلي

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

أهمية الرقابة الداخلية	الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق أو الفحص
غير مهمة	قبل 1850	اكتشاف الغش والاختلاس	تفصيلي
غير مهمة	1850-1905	اكتشاف الغش والخطأ والاختلاس	بعض الاختبارات تفصيل مبدئي
درجة اهتمام بسيطة	1905-1933	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	فحص اختباري تفصيلي
بداية الاهتمام	1933-1940	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	اختباري
اهتمام قوي وجوهري	1940-1960	تحديد عدالة المركز المالي	اختباري
للبدء جوهرية أهمية بعملية التدقيق	حتى 1960 الآن	مراقبة الخطط ، تقييم نتائج الأعمال،تحقيق الرفاهية الإجتماعية وغيرها	اختباري

المصدر :غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2006.

ولقد حددت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدقيقين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، هدف التدقيق الداخلي الرئيسي يتمثل في مساعدة جميع أعضاء المنظمة على تأدية مسؤولياتهم بفعالية، وذلك من خلال تزويدهم بالتحليلات والتوصيات والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها، هذا بالإضافة إلى ما يلي[8]:

- زيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط الاستراتيجيات وتوفير المعلومات التي تساعدها في تنفيذ الاستراتيجيات.
- تقويم و تحسين فاعلية إدارة المخاطر.
- تقويم و تحسين فاعلية الرقابة.
- تقويم وتحسين فاعلية عمليات توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها.
- ويمكن القول أن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا، وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح.

مما سبق يتضح أن التدقيق الداخلي يمثل أهدافا بعيدة المدى بحيث يتطلب الوصول إليها وتحقيقها القيام بالعديد من الدراسات والتقييمات والتحليلات،ولكي تحقق هذه الأهداف يجب على المؤسسة أن تمنح المدقق الصلاحيات التي تمكنه من أداء الوظيفة دون عوائق كما يجب أن يتوفر في المدقق صفات الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية والمهارة.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

2- التدقيق الداخلي في البنوك:

عرفت البنوك منذ القدم وتعتبر من أهم المؤسسات المصرفية التي تقوم بدور الوساطة قصد تحقيق أهدافها الأساسية في ظل خصائصها الأساسية من الربحية والسيولة والآمان.

حيث أن البنك هو منشأة تتلقى الودائع وفقا لشروط محددة، وتمنح القروض بتكلفة تشكل عائد لرأس مالها.[9]

وهي منشأة وظيفتها تلقى أموال الجمهور من مؤسسات وأفراد والقيام بالعمليات الاقتصادية ووضع تحت تصرف عملائها وسائل الدفع.[10]

كما تعتبر منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على حشر الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور ومنشآت الأعمال والدولة لغرض توظيفها أو إقراضها للآخرين، وفق أسس وتقنيات معينة.

3- أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف:

3-1 أسس التدقيق الداخلي في المصارف:

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المنظمات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي: [11]

أ. **الأسس الإدارية:**تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:

- وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف؛ حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.

- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم؛ وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.

- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل؛ بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قدرا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.

- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه، من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

ب.**الأسس المالية والمحاسبية:** ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها:

– مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.

– توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه؛ الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الأمان و حجم السيولة، إلا أن ارتفاع درجة الأمان؛ تقود إلى ضياع فرص استثمارية للمصرف؛ لأن النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عائداتها؛ لذلك يجب على إدارة المصرف إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها، ودرجة الأمان اللازمة.

– تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

3-2 متطلبات التدقيق الداخلي في المصارف:

- يجب على البنك أن يوفر لإدارة التدقيق العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة كما يتم تدريبه ومكافأتها بشكل مناسب.
- يتوفر لإدارة التدقيق حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك ولا يكون هنا تدخل خارجي يعيق ممارسة المهنة.
- توثيق المهام والصلاحيات ومسؤولية إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريها إلى رئيس لجنة التدقيق.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

- لا يكلف موظفو التدقيق الداخلي بأي مسؤوليات تنفيذية وإدارة التدقيق هي المسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق، كما أنها هي المسؤولة عن إعلام اللجنة عن احتمالية وجود تعارض في المصالح
- تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي القائمة على أساس المخاطر بمراجعة حد أدنى لما يلي[12]
- عمليات الإبلاغ المالي في البنك للتأكد من المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر على الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب .
- الامتثال للسياسات الداخلية للبنك والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

3- 4 مبادئ التدقيق الداخلي في البنوك:

فقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية في اتفاقية بازل 2 بوضع عدة مبادئ للتدقيق الداخلي في البنوك أهمها:

- العمل الدائم والاستمرارية، العمل المستقل ،ميثاق التدقيق،الحيادية الكفاءة الهنية، نطاق النشاط.

3- 5 عناصر التدقيق الداخلي في البنوك:

تتمثل عناصر التدقيق الداخلي في البنوك في ثلاثة عناصر [13]:

3-5-1 **تدقيق المخاطر المصرفية:** تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها وهذه المخاطر ناتجة عن عدة عوامل خارجية وداخلية لذا فإن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية بات أمرا ضروريا لنجاح مهمته، ولفهم طبيعة هذه المخاطر يجب أن يكون ملما بمحددات النشاط المصرفي الخارجية والداخلية. ،المحددات الخارجية التي تتمثل في المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي ، قوانين المصارف وقوانين البنك المركزي، وقوانين سوق المال،.أما بالنسبة للمحددات الداخلية فهي تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل البنك بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وبعد معرفة المدقق لمحددات النشاط المصرفي تأتي الخطوة الثانية وهي التطرق إلى معرفة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي وكيفية التحكم فيها والسيطرة عليها وذلك من خلال تحديد مسبق لحدوث هذه المخاطر واستعمال التقنيات والوسائل التي تساهم في تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة ومهارة .

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

3-5-2 إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك:

لقد بين التدقيق الداخلي أنه لا يوجد تحكم في المخاطر المصرفية (تحديد أو تخفيض المخاطر) إلا إذا لعبت أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك دورها كما ينبغي.لذلك تعتبر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك الخطوة الأساسية في عملية التدقيق وذلك لهدف ضمان تنفيذ صحيح ودقيق لإجراءات الرقابة الداخلية بشكل يؤمن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم .

ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك في نقاط تالية:

- تحديد واضح لأهداف الرقابة .
- استعمال دليل الاجراءات.
- الفصل في الوظائف والموضوعية في الحسابات .
- توفر كفاءة ومصداقية لدى الموظفين .
- توفر كفاءة في نظام المعلومات ومراقبة الأداء.

3-5-3 برنامج التدقيق المحاسبي للبنوك:

إن الاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية يتوقف على مدى كفاءة أصحاب مهنة المحاسبة والتدقيق على حد سواء حيث تعتبر هذه المعلومات أهم المصادر إذ أنها تعكس صورة حقيقية عن حالة البنك، فمن خلال هذا العنصر فدور المدقق الداخلي يتمثل في قيامه باستكمال المعطيات التي تؤثر على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك في الخطوات التالية:

- جمع البيانات المالية والمستندات الخاصة بالبنك، تتمثل في القانون الأساسي، دليل حسابات البنك، الميزانيات، القوائم المالية .
- إبداء الرأي الأولي في نظام الرقابة الداخلية من ناحية الكفاءة وسلامة هذا النظام .
- دراسة جميع الحوادث المالية التي مر بها البنك (أسبابها وعواقبها)، مع الإشارة إلى التدابير التي اتخذت لتفادي تكرار حدوثها .

4- علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر المصرفية:

4-1 مفهوم المخاطر:

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطر واختلفت تعاريفهم حسب الزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة ويمكن تعريفها على أنها:

" احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين" يشير هذا التعريف إلى وجهة نظر المراجعين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة عل التأثير على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجياته.

وكان التعريف المقدم من طرف (IIA[14]) : "هو مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات لتشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكون الأثر إيجابيا أو سلبيا، فإذا كان الأثر سلبيا نطلق عليه (خطر تهديد) وإذا كان إيجابيا نطلق عليه (فرص) "

4-2 أنواع المخاطر:

الشكل التالي يوضح أنواع المخاطر المصرفية وطرق قياسها وفقا للإطار المقترح الحديث وفق متطلبات لجنة بازل2:

جدول رقم 02: أنواع المخاطر

مخاطر السيولة	مخاطر التشغيل	مخاطر السوق	أنواع المخاطر
مخاطر التركيز مخاطر الأعمال مخاطر القانونية مخاطر الالتزام	– مخاطر أسعار الصرف –مخاطر أسعار الفائدة –مخاطر حقوق الملكية –مخاطر أسعار الأوراق المالية	إخفاق العميل في السداد	**أشكال المخاطر**
– أسلوب المؤشر الأساس أسلوب قياسي داخلي	–أسلوب النماذج الداخلية	–أسلوب يعتمد على التصنيف الداخلي أسلوب يعتمد على التصنيف المتقدم	**أساليب قياس كل نوع**

المصدر: إبراهيم رباح إبراهيم المدهرن، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة –دراسة تطبيقية – مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في المحاسبة التمويل، فلسطين، 2011، ص 23.

يعتبر التدقيق الداخلي جزءا مهما من الرقابة الداخلية، فلقد تغير دورها من التركيز على الجوانب المالية لتشمل أيضا الجوانب الإدارية، وكذا تقديمها للخدمات الاستشارية، فرأي المراجع الداخلي حول

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية أصبح مهما وهو ما أكدته المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والتي نصت على أنه يجب أن يشمل رأي المراجع الداخلي وبوضوح على ما يلي[15]:

- معايير التقييم وكيفية استخدامها.
- المجال الذي يشمله رأي المراجع الداخلي.
- من الذي يتولى المسؤولية عن إنشاء نظام الرقابة الداخلية.
- المجالات الخاصة التي شملها رأي المراجع الداخلي.
- وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي[16]:

3-4 مرحلة تخطيط عملية التدقيق:

يراعي عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية، حيث يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، حيث يتم خلال هذه المرحلة تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

- **مرحلة التنفيذ:**

خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق، يكون محور التركيز الأساسي هو اختبار ما إذا كانت إدارة المصرف والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصي المدقق الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر.

- **مرحلة أوراق العمل:**

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون مع إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

- **مرحلة إعداد تقرير التدقيق:**

يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية التدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

- **مرحلة المتابعة:**

بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر، و تهدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض المصرف للخسارة.

5- دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنوك (دراسة حالة بنك التنمية المحلية B D L وكالة مستغانم):

5-1 التدقيق على مستوى المخاطر في الوكالة: حالة منح قرض للمؤسسة:

أولا:عنوان الوكالة:

بنك التنمية المحلية B D L وكالة مستغانم حي 400 مسكن – طريق وهران – مستغانم.

ثانيا:البطاقة الفنية للمؤسسة الطالبة للقرض:

الجدول رقم 03: البطاقة الفنية للمؤسسة الطالبة للقرض

مقرها صلامندر مستغانم	المؤسسة متخصصة في البناء (ENTREPRISE DE TRAVAUX BATIMENT)
2010-04-05	تاريخ إنشاء المؤسسة
4 000 000دج	رأس مال الشركة
قرض طويل الأجل	طبيعة القرض
بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم	الجهة المانحة للقرض

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

5-2 إجراءات التدقيق لملف القرض:

يقوم المدقق الداخلي للوكالة بإعداد تقرير مفصل عن كل من:

أولا:أصل النشاط: تعتبر مؤسسة **ETB** المسجلة في السجل التجاري لولاية مستغانم من سنة 2010، والمسجلة في مديرية الأشغال البناء لنفس الولاية وهي تمارس نشاطها على مستوى القطر الجزائري ، وهذه المؤسسة تتعامل مع الوكالة منذ بداية نشاطها أي منذ سنة 2010 ولم تصادفها أي مشاكل.

ثانيا: صاحب النشاط وطبيعته:

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

الزبون X هي مهندسة متخرج من جامعة مستغانم دفعة 2007/2006 المولودة في 05-09- 1986 بمستغانم والعاملة في المجال لمدة سنتين.

ثالثا:الإمكانيات المتوفرة:الإمكانيات البشرية:تتوفر هذه المؤسسة على مجموعة من الأفراد والمتمثلين في: صاحبة المؤسسة ، المدير العام للمؤسسة المكلفة بالأشغال في المؤسسة ، وأكثر من 10 عمال مؤمنيين من طرف المؤسسة.

- الإمكانيات المادية:

الجدول رقم 04: الإمكانيات المادية المتوفرة

قيمة المعدات	طبيعة المعدات
25 000 000دج	شاحنة من نوع Hyundai
10 000 000 دج	سيارة سياحية من نوع Citroen C4
50 000 000 دج	معدات وأدوات للبناء

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

ثالثا:الضمانات المقدمة:قدمت المؤسسة للبنك ضمانات متمثلة في مايلي:

رهن قطعة ارض متواجدة في دائرة ماسرى ولاية مستغانم بقيمة 5000 000دج.

رابعا:الهدف من القرض:

الطلب مؤرخ في 2015/01/12 والموافق عليه بعد الدراسات التالية:

- تسبيقات على المشروع بملبغ 13 000 000دج.
- تامين على المشروع 250 000 دج.
- أعباء المشروع 22 000 000دج.

خامسا: ميزانية وربحية المؤسسة:

بعد دراسة المدقق الداخلي الخاص بالوكالة لوضعية المؤسسة الطالبة للقرض استنتج ان ميزانية المؤسسة في السنوات الثلاثة الاخيرة متوازنة (2012/2013/2014) كما عرفت فائض في الخزينة وحققت ربحا.

سادسا: الغاية من القرض:

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

- زيادة الاستثمار للمؤسسة.
- وضعية المؤسسة المادية غير جيدة.
- توسيع نشاطها.
- تسوية وضعيتها الجبائية.

بعد التدقيق الكلي للمستندات والوثائق الممنوحة فان الوكالة وافقة على تقديم القرض للمؤسسة وهذا وفق للضمانات المقدمة من طرفكم.

يلعب التدقيق الداخلي دور مهم في إدارة المخاطر المصرفية، فالتدقيق الداخلي يوفر بحكم تعريفه ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المصارف،فبناء على متطلبات لجنة بازل والتي تقضي بضرورة بناء قاعدة بيانات بكافة الأخطاء والخسائر التشغيلية التي تحدث في البنك بهدف تحليلها والحد من تكرار حدوثها مستقبلا وذلك بتقييم ورفع كفاءة الإجراءات الرقابية المطبقة بالمصرف، الأمر الذي يتوجب على كافة الجهات داخل المصرف ضرورة إبلاغ إدارة المخاطر بالأخطاء والخسائر التي تحدث والمعالجات التي تم تبنيها.

- وعلى هذا الأساس هناك عدة عوامل رئيسية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر منها[17]:
- تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي.
- القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
- إعطاء ضمانات بشأن سير عملية إدارة المخاطر .
- إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر .
- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية .
- مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية .

ولضمان قيامه بدور فعال في إدارة المخاطر يجب القيام بعدة مهام والمتمثلة في :

- الحصول على المستندات التي تبين طريقة المؤسسة في إدارة مخاطرها، والتأكد من خلالها على شمولية المعلومات ومناسبتها لطبيعة المنشأة .

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

- البحث ومراجعة واستعراض المعلومات الأساسية والمراجع التي استندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر .
- مراجعة تقارير تقييم المخاطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المدققين الخارجيين .
- التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر .
- المشاركة في إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر.

ولقد أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها، كما أشار إلى الأدوار التي يجب عليه تجنبها في مراحل عملية إدارة المخاطر.

- لقد أوصت لجنة بازل بأهمية التدقيق الداخلي في المصارف نظرا للدور الذي يلعبه في تفعيل إدارة المخاطر، وذلك بوضع إجراءات رقابة إضافية إلا أنه من الممكن استخدام طرق متاحة أخرى مثل التنويع أو مشاركة آثار هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود، الكفالات، الضمانات.....الخ.

خاتمة:

تعد وظيفة التدقيق الداخلي جزءا مهما من نظام الرقابة الداخلية، فهو يقع على قمة هذا النظام، كما أن دوره تغير من التركيز على الجوانب المالية ليشمل الجوانب الإدارية بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية، فرأي المدقق الداخلي حول كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية أصبح مهما خاصة مع المستجدات التي ظهرت بيئة الأعمال.

أظهرت النتائج أهمية التدقيق الداخلي داخل المؤسسات المصرفية وما تحققه من أهداف كحماية أصول المؤسسة وزيادة الموثوقية بالقوائم المالية ومراجعة مدى التزام البنك بالسياسات والإجراءات والقوانين داخل البنك .وأظهرت كذلك مدى مساهمة المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر وذلك من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية الذي يساهم في تقليص وتحديد المخاطر المصرفية ودرجة خطورتها المختلفة من مخطر إلى آخر،لذا تعتبر الكفاءة المهنية للمدقق عنصرا هاما في أداء مهامه بشكل مناسب وتشمل الكفاءة في المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف في إدارة التدقيق

وعلى هذا الأساس يمكن اقتراح ما يلي:

- ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بالتدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

– ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها.

– ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخلين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية وكيفية مواجهتها وتقييمها.

– ضرورة بذل المزيد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر وتفعيل نظام الرقابة الداخلية .

– ضرورة تقديم الدعم للمدقق الداخلي من خلال توفير المعلومات اللازمة والتصدي للعراقيل التي تواجهه في أداء مهامه .

– متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى علاقتها بإدارة المخاطر .

الاحالات والهوامش:

[1] بغدود راضية ، صبايحي نوال ، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم ، عنوان المداخلة:**دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية** ، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ،ص 04.

[2] Alain Mikol, **formes d'Audit dans l'encyclopédie de comptabilité: contrôle de gestion et audit**, édition Dunod, Paris.2000, p740.

[3] خالد راغب الخطيب، **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر– عمان 2010 ص 120.

[4] .احمد حلمي جمعة– **التدقيق الداخلي والحكومي**– دار الصفار للنشر– عمان 2011 ص– 46

[5] . شعباني لطفي ، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين سير المؤسسة** ،مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2004 ص 71

[6] فريدة، صالح، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول مهنة الدقيق في الجزائر،جامعة سكيكدة يومي 11/12 أكتوبر 2010 ص16.

[7] خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره ،ص 133.

[8] إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية –دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في المحاسبة التمويل، فلسطين، 2012، ص 12.

[9] - M.Lasfer, Les Institutions Financières, ISGP, 1990, P: 08.

[10] Sophie Rock d'Avezac, Le petit Bertz de la nouvelle finance, édition Retz, Paris, 1990, P: 20.

[11] إبراهيم رباح ، إبراهيم المدهرن، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع** غزة –دراسة تطبيقية – مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في المحاسبة التمويل، فلسطين، 2011، ص 22–23.

[12] يوسف سعيد يوسف المدلل، دور طبيعة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري،.رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة،2007ص44.

[13]. إيهاب ديب مصطفى رضوان، مرجع سبق ذكره ،ص 31

[14] محمد الجبالي ،ايهاب نظمي، قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة،2012، ص76.

[15] The Institute of Internal Auditors, "**Practical Considerations Regarding Internal Auditing Expressing On Opinion On Internal Control**, USA, June 2005, P: 03.

[16] إيهاب ديب مصطفى رضوان، مرجع سبق ذكره ص 44.

[17] إبراهيم رباح إبراهيم المدهرن، مرجع سبق ذكره ص 46.